بابل توصي بالتعاقد مع شركة أميركية لشراء مولدات

ذي قار تتدارس الحلول لمواجهة انقطاع الكهرباء.. وميسان تعول على الاستيراد من إيران

□ متابعة المدى/ حسين العامل وإقبال محمد

في الوقت الذي تدارست فيه الحكومة المحلية في محافظة ذي قار جملة من المقترحات المتعلقة بمواجهة انقطاع التيار الكهربائي في الصيف القادم واكدت موافقتها المبدئية على شراء ١٠٠٠ مولدة كهربائية.

أوصت اللجنة المشكلة من الحكومة المحلية وهيئة الاستثمار و المعنيين بمجال الطاقة في محافظة بابل خلال اجتماع لها على التعاقد مع شركة امريكية لتجهيز المحافظة بمولدات نوع (كتربلر) وبعدد حوالي (٧٠) مولدة. يأتي ذلك في غضون إعلان محافظة ميسان أمس عن خطوات من شأنها معالجة نقص الطاقة الكهربائية في المحافظة، من بينها حصولها على كميات من الكهرباء المستوردة من ايران، وشراء مولدات كبيرة جديدة، ووضع جدول جديد لتشغيل المولدات الاهلية بالمحافظة.

وقدم محافظ ذي قار طالب كاظم الحسن خلال اجتماع مجلس محافظة ذي قار الذي عقد مؤخرا وحضرته المدى مقترحا لشراء مولدات كهربائية متوسطة الحجم وتخصيص جزء من موازنة المحافظة وأموال برنامج البترو دولار لتسديد اثمانها، مؤكدا إجراء مفاوضات اولية مع احد المستثمرين بهذا الشأن، منوها إلى إمكانية تجهيز المولدات من قبل المستثمر عبر صفقة تتيح للحكومة المحلية دفع أثمانها بالآجل وحال توفر الأموال اللازمة .

ومن جانبه طرح رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ذي قار حسين العوادي مقترحا آخر يقضي بدعم أسعار الوقود المجهز لأصحاب المولدات، مبديا في الوقت ذاته دعمه لمقترح محافظ ذي قار وقال العوادي خلال الاجتماع المذكور "إن دعم الوقود المجهز لأصحاب المولدات وزيادة حصتهم من مادة الكاز من شأنه ان يمكن الحكومة المحلية من مطالبتهم بزيادة ساعات التشغيل وتخفيض سعر الامبير" لافتا الى ان هذا الحل يدخل ضمن الحلول المؤقتة لمواجهة أزمة الكهرباء خلال موسم الصيف. وأعرب العوادي عن يأسه من المعالجات المركزية لازمة الكهرباء قائلا "الحلول المركزية لمعالجة أزمة الكهرباء هذا العام ميؤوس منها نهائيا ولا يمكن التعويل عليها في تجاوز الأزمة خلال الصيف القادم"، داعيا مجلس المحافظة الى التسريع باتخاذ التدابير المطلوبة قبل استفحال الأزمة في الموسم المذكور.

وبدوره حذر مستشار محافظ ذي قار يحيى الناصري وهو يطرح جملة من الحلول لمعالجة أزمة الكهرباء من تصاعد التذمر الشعبي نتيجة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي مؤكدا حاجة محافظة ذي قار إلى ما يتراوح ما بين ١٠٠٠ – ١٢٠٠ مولدة سعة ١٢٥KV بكلفة تخمينية تقدر ٤٥ مليار دينار واقترح الاستغناء عن بعض مشاريع خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي وتحويل أموالها لشراء المولدات المطلوبة.

وتواجه محافظة ذي قار التي شهدت صيف العام الماضي تظاهرات غاضبة للمطالبة بالحد من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي أزمة حقيقية في تجهيز الطاقة الكهربائية فضلا عن قدم وتهري البنى التحتية لشبكات ومحولات الإحياء السكنية كما أنها تواجه مشكلة أخرى تتمثل بوجود أكثر من ٣٧٠ قرية وحيا سكنيا غير مكهرب.

وفي السياق ذاته أوصت اللجنة المشكلة من الحكومة المحلية وهيئة الاستثمار و المعنيين بمجال الطاقة في محافظة بابل والخاصة بمشروع توفير الطاقة الساندة للكهرباء الوطنية خلال اجتماع لها عقد في مبنى هيئة استثمار بابل على التعاقد مع شركة (FIDELITY INTERNATIONAL) الأمريكية لتجهيز المحافظة بمولدات نوع (كتربلر) وبعدد حوالي(٧٠) مولدة و بطاقة إجمالية تبلغ حوالي(٣٥٠ ميغاواط) وبسعة خمسة ميغاواط للواحدة عن طريق الاستثمار ووفق قانون الاستثمار رقم١٣ لسنة ٢٠٠٦، ونوقشت خلال الاجتماع الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ مشروع تجهيز ونصب المولدات الكهربائية الساندة وتقييم العروض المقدمة الى هيئة استثمار بابل من قبل الراغبين بالاستثمار في هذا المشروع ، وتأتي هذه التوصية بناءً على اطلاع تلك اللجنة على العروض المقدمة لتجهيز المولدات من قبل عدد من الشركات الأجنبية والمحلية ، هذا وقد حضر الاجتماع كل من كاظم مجيد تومان رئيس مجلس المحافظة و الأستاذ علي عبد سهيل النائب الاول لمحافظ بابل وعدد من أعضاء مجلس المحافظة بالإضافة إلى رئيس هيئة الاستثمار المهندس علاء إبراهيم حربة فضلا عن المختصين بمجال الطاقة والكهرباء، الجدير بالذكر أن اللجنة الخاصة بمشروع توفير الطاقة الساندة للكهرباء الوطنية تتألف من مجلس المحافظة وديوان المحافظة و هيئة الاستثمار ومديرية توزيع كهرباء بابل و مديرية توزيع المنتجات النفطية فرع بابل ومديرية بيئة بابل. ومن الجدير بالذكر أن محافظة بابل تعاني أزمة كهرباء حقيقية منذ أكثر من شهرين بلغت نسبة القطع المبرمج أكثر من ١٨ ساعة يوميا مما ولد استياءً لدى المواطنين وخرج العديد منهم في تظاهرات في مدينة الحلة والقاسم والهاشمية تطالب بتحسين واقع الكهرباء الذي اثر على حياتهم اليومية والاقتصادية وفي سياق مقابل أعلنت ميسان، أمس، عن خطوات من شأنها معالجة نقص الطاقة الكهربائية في المحافظة، من بينها حصولها على كميات من الكهرباء المستوردة من إيران، وشراء مولدات كبيرة جديدة، ووضع جدول جديد لتشغيل المولدات الأهلية بالمحافظة.

وقال محافظ ميسان علي دواي في كلمة له خلال مؤتمر صحفي خصص لمناقشة واقع الطاقة الكهربائية بالمحافظة إن "محافظة ميسان، تعول في سد العجز بالطاقة الكهربائية على خط الكرخة الإيراني، لأنه يوفر ٢٠٠ ميغاواط كمرحلة أولى، ومن المقرر أن تصل لاحقاً إلى ٤٠٠ ميغاواط وهي الحاجة الفعلية للمحافظة".

المولدات الاهلية سبب رئيس للتلوث البيئي.. تصوير: ادهم يوسف

وأضاف دواي "نحن في ميسان نأمل أن نحتفظ بالطاقة الكهربائية المحمولة من هذا الخط لمحافظتنا فقط، وعدم ربطه بالشبكة الوطنية"، مبيناً أن "الجانب الإيراني أيضاً يرغب بربط خط الكرخة مع ميسان نظراً للمشاكل الفنية التي تعاني منها الشبكة الوطنية".

وأوضح دواي أن "هناك عجزاً كبيراً في الطاقة الكهربائية بمحافظة ميسان بسبب عدم وجود محطة توليد فيها تغطي احتياجات المحافظة التي تتجاوز ٤٠٠ ميغاواط، إضافة إلى مشكلة قدم شبكة التوزيع في المحافظة والتي يمتد تاريخ نصبها إلى عام ١٩٧٠"، لافتاً إلى أن "الضغوط على الشبكة زادت في الآونة الأخيرة بسبب زيادة عدد السكان، وتحسن الوضع الاقتصادي، إلى جانب وجود نسبة من التجاوزات على الشبكة الكهربائية".

وكانت الملاكات الهندسية والفنية في مديرية مشاريع نقل الطاقة الكهربائية قد باشرت الأسبوع الماضي، بمد خط كرخه – عمارة الكهربائي الذي سيجهز الشبكة الوطنية بـ (٢٠٠) ميغاواط كمرحلة أولى تصل الى ٤٠٠ ميغاواط وفق العقد المبرم بين الحكومتين العراقية والإيرانية.

من جانبه كشف رئيس لجنة الطاقة بمجلس محافظة ميسان عامر نصر الله عن "خطة تهدف إلى زيادة ساعات تجهيز التيار الكهربائي للمواطنين من خلال تشغيل المولدات الأهلية بمعدل ١٢ ساعة يومياً، بدلاً من ٦ ساعات، بعد ضمان تجهيزها بكمية إضافية من الوقود".

وأضاف نصر الله في مؤتمر الكهرباء، أن "المجلس يدرس فكرة وضع تشريع محلي من شأنه أن ينظم عمل المولدات الأهلية، ويوفر كميات إضافية من الوقود اللازم لتشغيلها بالتنسيق مع دائرة المنتجات النفطية بالمحافظة"، لافتا إلى أن "المجلس قرر شراء ١٠٠ مولد جديد ضمن مشروع البترو دولار كاحتياط لتعويض الخلل الحاصل في تجهيز الكهرباء من المولدات الأهلية".

يذكر أن المختصين في قطاع الكهرباء بمحافظة ميسان، يقدرون حاجة المحافظة إلى أكثر من ٤٠٠ ميغاواط فيما تحصل في الوقت الحاضر على نحو ١١٠ إلى ١٣٠ ميغاواط.

وكانت محافظة ميسان قد شهدت في وقت سابق نصب محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية، هما محطة الكحلاء الغازية التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ١٨٠ ميغاواط بكلفة ١١٠ ملايين دولار، وتحتوي على ٤ وحدات توليد قوة كل منها ٤٥ ميغاواط، والمحطة الثانية هي محطة كهرباء البزركان التي تقع شرق مدينة العمارة والتي تبلغ طاقتها الكلية ٤٠ ميغاواط.

إعلان نتائج تقييم الأداء السنوي للكليات والمعاهد

□ بغداد / علياء قاسم

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نتائج تقييم الأداء السنوي للكليات والمعاهد العراقية على وفق تخصصاتها.

وقال رئيس جهاز الإشراف والتقويم العلمي د. موفق حمدون إن من التقاليد السنوية للوزارة قيام الجهاز بإجراء تقييم للأداء السنوي للكليات (الرسمية والأهلية) والمعاهد العراقية بهدف الارتقاء بالمستوى العلمي.

وأوضح أن هذا التقييم في الأداء العام ينطوي على إعلان نتائج الكليات الثلاث الأولى لكل تخصص في الجامعات العراقية للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ و الكليات الثلاث الأولى على الكليات والجامعات الأهلية، فضلا عن الكليات التقنية الثلاثة الأولى والمعاهد التقنية الثلاثة الأولى في هيئة التعليم التقني. وبيّن حمدون أن المراتب الثلاثة الأوائل لكل مجموعة وهي كليات الطب (الطب/البصرة، والطب/ بغداد، والطب/ المستنصرية) وكليات طب الأسنان (طب الأسنان/ الموصل، وطب الأسنان/ المستنصرية، وطب الأسنان/ بابل) وكليات الصيدلة (الصيدلة / بغداد، والصيدلة/ المستنصرية، والصيدلة / البصرة).

وأضاف فيما كانت أوائل مجموعات كليات التمريض (التمريض/ الكوفة، و التمريض/ بغداد، و التمريض/ الموصل)، و كليات الهندسة (هندسة المكائن والمعدات/ التكنولوجية، هندسة الإنتاج والمعادن/ التكنولوجية، هندسة/ بغداد) و كليات الزراعة (زراعة/ بغداد، و زراعة/ الانبار، و زراعه/ القادسية) و كليات الطب البيطري (الطب البيطري/ البصرة، والطب البيطري/ الموصل، والطب البيطري/ القادسية)، وكليات العلوم (علوم تطبيقية/ التكنولوجية، و العلوم/ بابل، والعلوم/ القادسية) وكليات علوم الحاسبات والرياضيات (علوم الحاسبات والرياضيات/ القادسية، و علوم الحاسوب والرياضيات/ الموصل، وعلوم الحاسبات/ التكنولوجية)، وكليات الإدارة والاقتصاد (الإدارة والاقتصاد/ القادسية، و الإدارة والاقتصاد/ الموصل، و الإدارة والاقتصاد / واسط)، وكليات التربية الرياضية (التربية الرياضية/ بغداد، والتربية الرياضية/ تكريت، والتربية الرياضية/ القادسية)، وكليات التربية (التربية / البصرة، و تربية ابن حيان/ بابل، والتربية للبنات/ بغداد).

اما أوائل كليات التربية الأساسية فهي كليات (التربية الأساسية/ ديالى، والتربية الأساسية/ المستنصرية، والتربية الأساسية/ الموصل) ، وكليات الآداب (الآداب/ الموصل ، والآداب/ المستنصرية، و الآداب/ القادسية) وكليات العلوم السياسية (العلوم السياسية/ المستنصرية، و العلوم السياسية/ الموصل ، والعلوم السياسية/ النهرين)، وكليات القانون (القانون/ القادسية، و القانون/ المستنصرية، و الحقوق/ الموصل)، و كليات الفنون الجميلة (الفنون الجميلة/ البصرة، و الفنون الجميلة/ بغداد، و الفنون الجميلة/ بابل)، و الكليات الإسلامية (الفقه/ الكوفة، و العلوم الإسلامية/ بغداد، و الشريعة/ الإسلامية)

فيما كانت المراتب الثلاث المتقدمة للكليات التقنية في هيئة التعليم التقني (الكلية التقنية الإدارية/ كوفة، والكلية التقنية الإدارية/ بغداد، وكلية التقنيات الصحية والطبية/ بغداد) وفي المعاهد التقنية في هيئة التعليم التقني (المعهد التقني/ الكوفة، والمعهد التقني/ الديوانية، و المعهد التقني/ السماوة). فيما كانت في الكليات الأهلية هي (المنصور، و دجلة، و شط العرب).

ناشطون ومحامون يناقشون سبل مكافحة الفساد في ظل حجب المعلومة

□ كربلاء/علي العلاوي

ناقش ناشطون ومحامون ومنسقون أهمية الوصول إلى المعلومة التي تخص عمليات الفساد الإداري والمالي بهدف مكافحتها والتخلص منها كما ناقشوا السبل الكفيلة بحث الدوائر الحكومية بعدم حجب المعلومة التي تحدد شكل عمليات الفساد. وانتقد الناشطون العاملون في منظمات المجتمع بعدما عقدوا مؤتمرا على قاعة مكتب مجلس النواب في كربلاء لتفعيل عمل النزاهة في مؤسسات الدولة بالمحافظة انتقدوا هذه الدوائر التي لا تساعد على كشف عمليات الفساد لكافحته إن كان إداريا أو ماليا.

و قال مدير مكتب مجلس النواب الحقوقي عباس الكمبر للمدى أمس إن هذا المؤتمر الذي دعت إليه عدد من منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع المعهد العراقي للديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة في كربلاء يهدف إلى تسليط الضوء على عمل المنظمات مثلما يسلط الضوء على الواجب الذي يراد القيام به من اجل الحد من عمليات الفساد مثلما تهدف إلى البحث على إيجاد الحلول من اجل معالجة الفساد الإداري.

وأوضح أن الفساد الإداري بات ظاهرة عامة في المجتمع العراقي وأصبح مشكلة تضرب مؤسسات الدولة العراقية ، وان المال العام أصبح مالا مباحا أمام المفسد ابتداء من اعلي رأس في السلطة مرورا بالوزير والمدير العام انتهاء إلى ابسط موظف في الدولة العراقية. مشيرا إلى إن المؤسسات الموجودة في العراق مثل مجلس النواب وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومكاتب المفتش العام ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ورأي المواطن لو أحسن استخدامها ضمن خطة عمل واضحة المعالم مدروسة ليست شعارات فمن الممكن إن يتم القضاء على الفساد الإداري. موضحا إن القوانين والتشريعات الموجودة في ثنايا القانون العراقي وفي قانون العقوبات هي كم كبير جدا يمثل سلاحا فعالا في القضاء على هذه الظاهرة. مبينا إن الفساد الإداري في العراق أصبح مشكلة لا يمكن السكوت عنها، حيث أن العراق وفق التصنيفات العالمية لمنظمة النزاهة العالمية يحتل مراكز سيئة بهذا الموضوع.مؤكدا إن المؤتمر دعا الحكومة العراقية إلى العمل الجاد للقضاء على الفساد والمفسدين مثلما تمكنت من تجاوز هاجس الفتنة الطائفية والحد من الأعمال الإرهابية التي كانت تشكل عبئا يوميا على المواطنين .

تظاهرات شبابية ضد الفساد.. تصوير: ادهم يوسف

من جهته قال عضو اللجنة المنظمة للمؤتمر نبيل التميمي إن هذا المؤتمر يأتي بهدف تفعيل عمل النزاهة ضمن المشروع العراقي الخاص بالقضاء على الفساد الإداري والمالي..وأشار إلى انه يجب على منظمات المجتمع المني ان تأخذ دورها في القضاء على الفساد الإداري والمالي ومساعدة الأجهزة التنفيذية في تشخيص أماكن وبؤر الفساد والعمل على المشاركة الواسعة مع هيئات النزاهة لكي لا يبقى العراق في المراتب المتقدمة في الفساد المالي والإداري.

في حين قالت عضو فريق الرصد والانتهاكات لمنظمات المجتمع المدني في الفرات الأوسط كاظمية خضير إن مدراء الدوائر والمؤسسات الحكومية لا يقدمون أي معلومات تدينهم أو دوائرهم بالفساد الإداري والمالي لذلك فان منظمات المجتمع المدني واجهت وتواجه صعوبات كبيرة في الوصول إلى الملفات التي تثير الشبهات في الدوائر الحكومية وهي بذلك لا يمكن لها أن تقوم بالمساعدة في عمليات الكشف المراد الوصول اليها لهذه المناطق..إلا إن الناشطة في مجال حقوق الإنسان رقية السلامي اعتبرت عمل منظمات المجتمع غير مجد في محاربة الفساد بسبب قلة التواصل بينها وبيّن الدوائر الحكومية وصعوبة الدوائر ذاتها في الكشف عن مفسديها فضلا عن أن تجربة عمل المنظمات جديدة ولم تزل حديثة العهد وهي بذلك تفتقر إلى الخبرة التي تمكنها من الوصول إلى الملفات بشفافية عالية.

" زين " تنضم إلى تحالف "Mobile Alliance" المناهض لصور الاستغلال الجنسي للأطفال على الانترنت

بن سلامة : نسعى إلى ضمان استخدام تكنولوجيا الاتصالات لدعم سلامة مجتمعاتنا

□ لندن- برشلونة- الكويت

أعلنت مجموعة زين أنها انضمت رسميا إلى تحالف "Mobile Alliance"، التابع للاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) المناهض لمحتوى الانترنت الذي يشتمل على الاستغلال الجنسي للأطفال.

وذكرت المجموعة في بيان صحافي أن دور هذا التحالف سيتمثل في التركيز على ضمان منع أي أفراد أو منظمات من استخدام أو جني أرباح من وراء أي محتوى على الانترنت يشتمل على استغلال جنسي للأطفال من خلال بيئة اتصالات متنقلة.

الجدير بالذكر أن "الاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة" (GSMA) يمثل مصالح صناعة الاتصالات المتنقلة في جميع أنحاء العالم، ويمثل أعضاءها أكثر من ٤,٥ مليار خط اتصال متنقل بنظامي GSM و ٣GSM.

وأفادت المجموعة أن التحالف سيقدم توليفة واضحة المعالم تتألف من التدابير التقنية والتعاون وتبادل المعلومات، كما أنه سيعمل على وضع عراقيل كبيرة لمنع إساءة استغلال شبكات وخدمات الاتصالات المتنقلة من أجل تضييف أو الوصول إلى أو التربح من وراء كل شكل من أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال.

وفي تعليقه على التزام زين إزاء أهداف هذا التحالف- وهي بذلك تكون أول شركة اتصالات المتنقلة على مستوى منطقة الشرق الأوسط تقوم بذلك رسميا- أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة زين نبيل بن سلامة على الأهمية الجوهرية والطبيعة الحاسمة لهذه المبادرة.

وحث بن سلامة شركات الاتصالات الأخرى في المنطقة على أن تحذو حذو زين، مضيفاً أن رعاية أطفالنا أمر في بالغ الأهمية وينبغي علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لحمايتهم في الحاضر والمستقبل.

وتابع بقوله "نحن في زين ملتزمون بالعمل وفقا لأرقى المعايير الأخلاقية سعيا إلى ضمان استخدام تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة في سبيل تحسين ودعم سلامة المجتمعات التي نخدمها".

وعلى جانب آخر ذكرت المجموعة أن هذا التحالف لعب دورا استباقيا رئيسيا في الحد من نمو انتشار محتوى الانترنت المتعلق بالاعتداء الجنسي على الأطفال في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال تسليط الضوء على المخاطر التي يفرضها أولئك الذين يستخدمون أحدث التقنيات من أجل استغلال القاصرين لتحقيق غاياتهم الخاصة (غير الأخلاقية).

وفي هذا الصدد قال توم فيليبس الذي يشغل منصب الرئيس التنفيذي للشؤون التنظيمية للاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة "نحن نرحب بانضمام مجموعة زين إلى تحالف "Mobile Alliance" كما أننا سعداء بانضمام المجموعة إلى مبادرتنا التي تهدف إلى مكافحة نمو محتوى الانترنت الذي يستغل الأطفال جنسيا واستئصاله تماما في نهاية المطاف، والحفاظ على بيئة اتصالات متنقلة أكثر أمنا لجميع عملائنا".

وأضاف بقوله " في ظل انتشار تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة، باتت الزيادة في عرض المحتوى غير القانوني عبر شبكة الانترنت تشكل مصدر قلق متزايد، وهذه المبادرة تساعد مزودي الخدمات في استئصال والقضاء على أي محتوى غير لائق قد يكون مرتبطا بإساءة استغلال الأطفال".

منع استيراد البطاطا حتى نيسان المقبل

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الزراعة أمس الثلاثاء، أنها منعت استيراد البطاطا حتى منتصف نيسان المقبل بسبب الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بنسبة ١٠٠٪ في الموسم الحالي. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة سمير العبيدي في تصريح صحفي أمس إن العراق وصل إلى الاكتفاء الذاتي بنسبة ١٠٠٪ خلال الموسم الحالي فيما يتعلق بمحصول البطاطا الأمر الذي دعا وزارة الزراعة إلى منع استيراد البطاطا من الدول المجاورة ".

وأضاف أن "هذا الإجراء يأتي من باب دعم المزارع العراقي والحد من تدفق الخضروات الموجودة أصلاً في السوق العراقي المحلي". وتابع أن" الوزارة تتجه إلى تقنين المحاصيل الزراعية التي يستطيع المزارعون توفيرها من خلال عمليات الدعم والتمويل التي يحصلون عليها من وزارة الزراعة والمبادرة الزراعية". وأوضح أن "المشاريع الممولة التي يحصل عليها المزارعون هي مشاريع ساندة اذ يتم توفير القروض والمعدات الأولية للزراعة والبيوت البلاستيكية ". ويتناقض قرار وزارة الزراعة المتعلق بالاكتفاء الذاتي مع إعلان وزارة التخطيط في السابع من شباط الجاري الذي أكدت فيه انخفاض زراعة البطاطا في العراق في العام الماضي بنسبة ٨٪ مقارنة بالذي سبقه بسبب انخفاض مناسيب المياه في محافظات ديالى وصلاح الدين وبغداد وبابل. وبالرغم من هطول الإمطار خلال الأيام الماضية، لا يزال العراق يعاني من موجة جفاف بسبب شح الأمطار منذ أكثر من عامين، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما من نهري دجلة والفرات. ويحمّل العراق، تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع أروائية وزراعية عليها وصلت خلال عام ٢٠١٠ إلى نحو ٢٠٠ ألف طن، بينما وصلت في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢٣ ألف طن لان الماء والاهتمام بمنتج البطاطا من قبل الفلاحين في المحافظات الأربع كان أفضل بكثير من عام ٢٠١٠. وكانت وزارة الزراعة قد أوعزت أمس الأحد بتعليق استيراد البطاطا ابتداءً من منتصف الشهر الجاري، وحتى نيسان المقبل بسبب "تزايد" في نسبة المنتجات الزراعية المستوردة.